

والسيرة لأمورهم وأبواب عين المشركين والتجسس لهم
فان فعلوا شيئا وكان تركه مشروطا في الهدنة كان نقضا
وان لم يكن مشروطا كما فاعل عهدهم وفعلهم ما يقضيه
جنايتهم من حد وتعزير ولو سبوا النبي صلى الله عليه
واله قتل الساب ولو الموم بما دون عزروا اذا لم يكن
شروط عليهم **الفصل الرابع** في الاظهار والنكاح كشرط
الخير والربا وكل من الخنزير ونكاح المحرمات ولو
تظاهر بذلك نقض العهد وقيل لا يقضى بالفعال
هم ما يوجب شرع الاسلام من حد وتعزير **الكلمة**
الاحمد فوا كنيته ولا يضر بان اقرسا ولا يطيلوا اسناره
يعزرون لو خالفوا ولو كان تركه مشروطا في العهد
استقصى **المسألة** من يجري عليهم احكام المسلمين وهم من
مسائل **الاول** اذا خرفوا الذمة في دار الاسلام كان الا
ردهم الى ما بينهم وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفادها
قيل نعم وفيه تردد **الثاني** اذا سلم بعد خرق الذمة قبل
الحكم فيه سقط الجميع عند القود والحد واستعاذ
ما اخذ ولو سلم بعد الاسترقاق او المفاداة لم يقع
ذلك عنه **الثالث** اذا مات الامام وقد ضرب لما
ترب من الجزية امدامعنا او اشترط الذمة وجب

انقض

كفيسة

ع
بال

بعد خرق
الذمة

على

على القيام مقامه بعد اعداء ذلك وان اطلق الاول
كان للثاني تعيينه بحسب ما يراه صلاحا ويكره ان
يبدل الذي بالسلام ويستحب ان يضطر الى الضيق
المسألة في حكم الابنية والنظر في الكايس والمسكن
والمساجد لا يجوز استيفاء البيع والكايس في بلاد
الاسلام ولو استجدت وحب ازلها سواء كان البلد
ما استجد المسلمون او فتح عنقه او صلح اعل ان يكون
الارض للمسلمين ولا بأس بما كان قبل الفتح وبما استجد
في ارض فتح صلحا اعل ان يكون الارض لهم واذا
انهدمت كيسة ما لهم استدامتها جاز اعادةها وقيل لا
واما السكان في كل ما يستجد الذي لا يجوز ان يعلموا
به على المسلمين من مجاوريه ويجوز مساواته على الا
ويقر ما ابتاعه من مسلم على كيف كان ولو
انهدم لم يجز ان يعلم به على المسلم ويقصر على المساواة
فما دونه **المسألة** في الاجور ان يدخلوا المسجد الحرام
اجماعا ولا عين من المساجد عندنا ولو اذن لهم
لم يصح الاذن لا استيظانا ولا اجتنابا ولا امتيارا
ولا يجوز لهم استيطان المحاز على قول مشهور وقيل
المراد به بيعة والمد يندون في الاجتياز والامتياز

ر
تعيين

المسألة
واما

المسألة
اما